

الدين والعقل العمومي: في أهمية المعتقد عند هابرماس

عبد الجليل أميم
باحث مغربي



قسم العلوم الإنسانية والفلسفة

على سبيل البدء:

للتفصيل أكثر، والوقوف عند أبعاد أخرى لعلاقة الدين بالسياسة، وكذا تناول المواقف العلمية المختلفة من هذه الإشكالية، نستدعي العناصر الأساسية لمقال مهم للباحث Bernd Irlenborn، والموسوم بالدين والعقل العمومي، في أهمية المعتقد المسيحي عند هابرماس.¹

وقبل البدء في تناول العناصر التي فصل فيها الباحث Irlenborn، أود أن أشير إلى أن النقاش حول أهمية المعتقد، وبالضبط حول دور الدين في الحياة العامة، كان محور المجادلات السياسية والفلسفية والدينية، منذ بدايات عصر النهضة الأوروبية. أما في ما يخص العالم الإسلامي، فإنني أكاد أجزم أن هذا الفاعل؛ أي الدين، هو الذي حدد تاريخ الفكر السياسي في العالم العربي منذ البعثة النبوية إلى اليوم. ولا يجادل في هذا الأمر إلا مكابر، إذ أن هذه الحقيقة ثابتة نظريا وتجريبيا، بل أضحت عندنا في حكم المسلمات، وما تناولنا لهذه العلاقة الآن بالدرس والتحليل، سواء في الشرق أو الغرب، إلا دليل راهنتها ومحوريتها في الواقع العملي، والتأمل النظري السياسي والديني في عالم اليوم.

يرى Irlenborn أن الاعتقاد الذي ساد منذ زمن غير يسير، بأن الدين قد أُبعِدَ بصفة نهائية عن مجال الحياة العامة، وحُصِرَ في مجال الحياة الخاصة، ولكن وبالنظر إلى التطورات التي عرفها النقاش العلمي في ما يخص دور وحدود البراهين الدينية في الدولة العلمانية، انطلق في الولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من عشرين سنة، نقاش حي بين الباحثين والمفكرين، خصوصا من الحقول المعرفية التالية: فلسفة الدين، الدراسات السيكلوجية، فلسفة القانون، فلسفة الأخلاق. وتشكلت من خلال هذا النقاش ثلاثة مواقف أساسية من علاقة الدين بالسياسة:²

- الموقف الأول، ويمكن أن نصوغه كالتالي:

على القناعات الدينية أن تختفي من النقاشات السياسية العمومية، وتبقى أو تنحصر في الحيز الخاص للشخص. هذا الموقف المتطرف تجاه الدين تمثله أقلية من أمثال Richard Rorty.

- الموقف الثاني، ويمكن صياغته كالتالي:

¹- Bernd, Irlenborn.: Religion und öffentliche Vernunft: Zur Bedeutung des christlichen Glaubens bei Jürgen Habermas. In: https://www.thf-paderborn.de/fileadmin/.../Aufsaetze/Nr_28.pdf. 01/07/13 22:29mn.

²- Bernd, Irlenborn.:a.a.O.S.336

يجب على القناعات الدينية أن تظهر وتوجد وتتجلى في النقاشات السياسية، هذا الرأي يمثله فيلسوف الدين **Nicholas Wolterstorff**، وكذا الثيولوجي المنهجي **Stanley Hauerwas**. ويعتبر هؤلاء أن الدولة العلمانية، وتحت مبدأ أو معيار الحرية الدينية، لا يمكنها بتاتا أن تشرعن أو أن تفرض على المعتقدين بدين معين ما يتعارض مع معتقداتهم، لذلك فمطلب اللجوء فقط إلى المبادئ العلمانية فيه تجاوز واضح وتضييق بين، بل غير مشجع للمواطن المتدين على الاندماج في الحياة العلمانية العامة.

• الموقف الثالث، ويتضمن التالي:

القناعات الدينية، يمكن أن توجد وتتجلى في الحوارات السياسية، بشرط أن تحدد أو أن تحصر في الدعاوى أو الأقوال التي هي غير متعلقة بالدين أساسا، ويمكن فهمها بالعقل. من رواد هذا الاتجاه: **Robert Audi / John Rawls / Juergen Habermas**.

ويبرز **Rawls** من خلال رؤيته الليبرالية السياسية بأن الدولة الليبرالية العلمانية تتميز بتعدد مذاهبها العقلانية التي تتكامل فيما بينها، ولا يمكن استثناء المسيحية من هذا التعدد. وينطلق **Rawls** من سؤال مركزي مفاده: كيف يمكن بالنظر إلى واقع التعدد، أن يدعن المواطن العلماني كما المتدين للنظام السياسي، لا باعتباره شرا ضروريا، بل بقبوله باقتناع تام، أو لنقل حصول إجماع عام بالرغم من أن مذهب البعض قد لا ينجح أو قد يتم التضييق عليه؟

ويرى **Rawls** في هذا الإطار، أن الآراء الدينية يمكن أن نجد لها طريقا إلى الحقل السياسي، ولكن بشرط أن تكون مدعومة بقرائن وأدلة سياسية مقنعة؛ بمعنى أن قبولها لا يرجع بالأساس إلى كونها دينية، بقدر ما يستند إلى قرينة اتفاق الدين والسياسة حول قضية ما، وبهذا تكون الفكرة المتفق حولها ذات أصل سياسي، وكذا ديني، وتستجيب لمبدأ العدل في التعامل مع مواطني الدولة العلمانية، وذلك بمراعاة خلفياتهم الفكرية والعقدية وتجليها في الواقع؛ وهذا بطبيعة الحال يشمل المتدين وغير المتدين، ممن يؤمنون بالديمقراطية كمبدأ، وكألية لتسيير الشأن العام وإدارة الاختلاف.

أما **Robert Audi**، فإنه يرى بأنه لا يمكن الركون أو إدراج الديني في السياسي، إلا إذا كان الدين نفسه مدعوما بما هو علماني. أكيد أن على هذا الرأي مآخذ، وأولها أن الأصل في النقاش أو في الاختلاف ليس هو مواطن النقاء المذهبيين الديني واللا ديني، بل الأصل الخلافي يكمن في الخوض في مناطق التعارض الصعبة التوفيق. ففي العلمانية قيم دينية وفي الدين قيم علمانية، تحتاج إلى التوضيح والتبيين والتفكيك. إن الاختلاف لا يقع إلا في الدوائر التي تنم عن وجود تعارض حاد يوصل أحد الطرفين إلى إقصاء الآخر، فيضطر إلى النفاق أو الانشقاق، وهنا من وجهة نظري يكمن المواطن الذي علينا تفكيكه وفهمه وإعادة بنائه.

المعتقد والعقلانية:

يتبنى Habermas رؤية إدماجية للدين في الدولة العلمانية. وينطلق في بداية تأسيسه لرؤيته من قناعة مفادها ما يلي³: في النقاش السياسي على مستوى المؤسسات لا تقبل إلا القرائن العلمانية. ولإدراك هذا الأمر تكفي، حسب هابرماس، القدرة الإستمولوجية لرؤية القناعات الاعتقادية بطريقة انعكاسية من الخارج؛ أي من خارج المعتقد، وكذا القدرة على ربطها بالتصورات العلمانية. كيف ذلك؟

تجدر الإشارة إلى أن هابرماس يرفض كل تهميش للدين، وهذا الدفاع يربطه خاصة بالمسيحية، ولا يتحدث عن الديانات الأخرى. وينطلق هابرماس من مبدأ رفض عزل الدين وتهميشه، ويؤسس لذلك باعتماد منهجية سماها بـ *Religiose Uebersetzung*.⁴

ماذا يعني ذلك؟

يرى هابرماس أن القناعات المعتقدية؛ أي الدينية، لا يجب أن تهمش في بناء الآراء السياسية، ولكن أن نعمل على ترجمتها فيما هو سياسي، لتجاوز "دنس" السياسي. وفي هذا الإطار، يوضح هابرماس في مؤلفه *Glauben und Wissen* لسنة 2001، أن الواجب الأصل في الدولة العلمانية ليس فقط ترجمة اللا ديني في السياسي والمجمعي، ولكن كذلك هي متسعة لترجمة الديني في السياسي، وهذا ما سماه هابرماس *Kooperative Uebersetzung*، ويقصد به الترجمة التعاونية للتخفيف من وقع العلمانية على المتدين، وفي نفس الوقت جر انتباه اللا متدين لدلالة المعتقد المسيحي وأهميته. إن الجانب التعاوني عند هابرماس يتجلى في إشراك المتدين في ترجمة معتقده دنيويا؛ أي مشاركته في فعل التحويل، أو لنقل العمل على نقل المفاهيم الدينية من دلالاتها الدينية إلى دلالاتها الدنيوية، وتعبير آخر محاولة إفراغ المبادئ الدينية من بعدها المقدس، وملئها ببعد دنيوي من داخل الدين لكي يطمئن لها المتدين ويتعاون على إنزالها. وأظن شخصا أن هابرماس يعيد هنا

³- Vgl. HABERMAS, Jürgen: *Zwischen Naturalismus und Religion. Philosophische Aufsätze*. Frankfurt a.M.: Suhrkamp 2005, 136; DERS.: *Ein Bewußtsein von dem, was fehlt*. In: REDER, Michael / SCHMIDT, Josef (Hgg.): *Ein Bewußtsein von dem, was fehlt. Eine Diskussion mit*

Jürgen Habermas. Frankfurt a.M.: Suhrkamp 2008, 26–36, hier 33

⁴- يمكن الرجوع في هذا الصدد لمؤلف هابرماس *المعتقد والمعرفة*، والذي يورد فيه فكرة حسب Bernd Irlenborn تقول ما يلي: إن العلمانية التي لا تدمر يمكن أن تتم بطريقة الترجمة، أي ما شرحناه سابقا بكونه إلباسها مسحة دينية، وبالضبط إلباس الدين ليوسا علمانيا. وانظر في هذا الصدد: المرجع منقول بالاستناد على Bernd Irlenborn.

Vgl. Begriffsverwendung: „Eine Säkularisierung, die nicht vernichtet, vollzieht sich im Modus der Übersetzung“ (HABERMAS, Jürgen: *Glauben und Wissen*. Frankfurt a.M.: Suhrkamp 2001, 29). Vgl. zu diesem Begriff bei Habermas: STRIET, Magnus: *Grenzen der Übersetzbarkeit. Theologische Annäherungen an Jürgen Habermas*. In: LANGTHALER, Rudolf / NAGL-DOCEKAL, Herta (Hgg.): *Glauben und Wissen. Ein Symposium mit Jürgen Habermas*. Wien: Oldenbourg-Verl. 2007, 259–282

إنتاج كانط وقبله روسو، في ما يعرف بالبعد الطبيعي في الأخلاق عند كانط، وفي التربية الطبيعية والسياسة عند روسو.

بطبيعة الحال لا يتحدث هابرماس عن الإسلام، ولكن عن المعتقد بشكل عام والمسيحية بشكل خاص. ومقترح هابرماس يسعى من خلاله تحقيق هدف أساسي وهو الإدماج، ولكن باللجوء إلى التخفيف من قداسة المعتقد عند ارتباطه بالسياسة، وكذلك التخفيف من دنس السياسة عند ارتباطها بالدين. وبذلك، فإن هابرماس يريد أن يقول لنا أن بإمكان الدين والسياسة أن يجتمعا إذا عولج جانبهما المعياري.

أكد أن طرح هابرماس وقع كالصاعقة على الفلاسفة المتطرفين، معارضي الدين، نظرا لكون الحادثة قد تجاوزت هذا المنعطف من وجهة نظرهم من جهة، وكذلك لكون العالم يشهد ظاهرة التطرف الديني، وما يستتبع ذلك من خسارة على مستويات: سياسية، اجتماعية واقتصادية من جهة ثانية. ولكن كيف يمكن تفسير طرح هابرماس لهذا؟

لتوضيح ذلك، سألجأ إلى تفسير Bernd Irlenborn، والذي يعتبر أن طرح هابرماس، وخصوصا في ارتباطه بالدين المسيحي، له سببين أساسيين، وشخصيا ما يذكره هذا الباحث، اعتبره ينسحب على الإسلام كذلك؛ وللتفصيل في ذلك أورد رأيه كالتالي:

أ- أهمية الدين بالنظر إلى الأمراض الاجتماعية *Gesellschaftliche Pathologien*

اللطيفة التي يمكن استفادتها من هذا الطرح، هو أن هابرماس يدافع عن تأويل إيجابي مفاده أن الدين يجب النظر إليه بشكل إيجابي، وهذا مبني بالأساس على موقفه الشكي الجديد من الحادثة كما هي الآن. فمنطلق هابرماس مفاده أن تطور الحادثة في نسختها المعاصرة يمكن أن يأخذ الطريق الخطأ، وهنا يستعمل هابرماس مصطلحا مهما، أو لنقل أنه استعمل نوعا من الاستعارة والمجاز له دلالة خاصة، هو مصطلح Entgleisen؛ أي الزلل، فقد زلت أو انزلقت الحادثة، ويجمل ذلك في مسمى Entgleisende Modernisierung؛ أي الحادثة المنحرفة ومعها كذلك العلمانية المنحرفة Saekularisierung Entgleisende. وتجدر الإشارة هنا، أن الانحراف هنا لا يحتمل مضمونا دينيا، بل إن قصد هابرماس هو أن الحادثة والعلمانية انحرفتا عن الأصل، وهو تأطير الاختلاف والتنوع داخل المجتمع.

وهذا ما أميل إليه؛ أي أن هابرماس يتحدث عن حادثة ناقصة، وعلمانية ناقصة؛ والنقص هنا آت من كونهما أخطأنا الطريق، بإقصائهما لمكون أساسي أثبت عدم ركونه واستكانته عبر التاريخ؛ وهو الدين، وفي إقصائه تطاول واضح على حق الاختلاف، وهضم بيّن لحق المتدين في تجلي معتقده في واقعه.

حاصل القول، أن حرص هابرماس متوجه بالأساس إلى خوفه من تآكل تضامن المواطنين في الدولة العلمانية الحديثة، والسبب يقول هابرماس: "أن المواطنين قد يتحولون إلى وحدات أو عناصر، لا يقودها إلا حقها الشخصي الذي يصبح سلاحا يوجهونه ضد بعضهم البعض".⁵

أكد أن رأي هابرماس فيه الكثير من الصواب؛ فالحادثة والديمقراطية كمبدأ أساسي في الحياة المعاصرة تتولد منهما أزمات الذاتية والفرديّة. هذه المشاكل غالباً ما توجد لها حلول في الوضع المريح الناتج عن غنى اقتصاديات وإمكانات الدول المتقدمة؛ فالفردي وإن لم يتضامن مع غيره، فالدولة بحكم غناها تغطي جانباً من جوانب التضامن المجتمعي، ورغم ذلك تخاف المجتمعات الغربية من تطور هذه المبادئ إلى نوع من التمرکز حول الذات، أو إلى أنانية ينعدم معها التضامن بين المواطنين.

وهب أن هذا حصل في الدول الفقيرة؛ أي أن الفرديّة والذاتية أطرتا هذه المجتمعات التي لا تعيش أصلاً إلا بالتضامن لا بغيره؛ بمعنى أن مآل هذه المجتمعات هو الحروب الدائمة بسبب اعتقاد اكتفاء كل واحد بنفسه، واستغنائها عن غيره من جهة، وكذا نظراً لعدم قدرة الدولة على الاستجابة التضامنية المادية والمعنوية للانتظارات، التي تتولد من اكتفاء الأفراد بذواتهم. ومن ثم، فإن الحادثة بمكوناتها ومعاييرها وقواعدها المعاصرة، لا يمكن بتاتا أن تكون إلا نموذجاً لعيش الإنسان الغني، بل أكثر من ذلك، هب أن الدول الغربية، والسبب من الأسباب، افتقرت؛ أي أنها لم تعد غنية، ولا تستطيع الدولة تغطية احتياجات الأفراد في الفعل الاجتماعي التضامني، فماذا سيقع؟ أترك لكم استدراج عقولكم للنظر في مستقبل إنسان استغنى عن الإنسان، وما تاريخ أوروبا علينا ببعيد!

بالنسبة للمجتمعات الإسلامية؛ فالمنظومة القيمية الإسلامية تشكل الضامن الآمن من مثل هذه الانزلاقات الحداثيّة الخطيرة، ولكننا لا يمكن من خلالها أن نشرعن للظلم والاستبداد، وعدم طلب الحقوق وأداء الواجبات.

يرتبط ما قاله هابرماس بمبدأ آخر يستحضره، ومفاده أن النظام الديمقراطي لا ينجح، ولا يمكن ضمان استمراره إلا بمشاركة المواطنين في حقله السياسي، وتجلي أهدافهم وتمنياتهم في قوالبه المؤسسية. أما اكتفاء الأفراد بذواتهم، فلا يؤثر فقط على الديمقراطية، بل على الاقتصاد العالمي نفسه، ومؤشرات ذلك ظاهرة للعيان، خصوصاً وأن عزوف المواطنين وانزوائهم في ذواتهم لا يسهم فيما سماه هابرماس بـ *deliberative Demokratie*؛ أي ديمقراطية تشاركية تداولية يسهم فيها الكل. وهذا يستدعي أن لا تتخلى، بل لا يمكن للدولة المعاصرة العلمانية والديمقراطيات الحديثة أن تتخلى عن دور المجتمع الديني لإحداث التشارك المطلوب، والذي من خلاله يسهم كل واحد في العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

⁵- HABERMAS: *Zwischen Naturalismus und Religion*, 112

إن الدولة العلمانية مُطالب منها احتواء ذلك كله، والتعامل مع الكل بروية وذكاء، ومسؤولية أخلاقية قبل المسؤولية السياسية؛ وهذا نفسه يقع ضمن مسؤولية الدولة، إذ عليها أن تطور وتشتغل على ما سماه **Vorpolitische Ethos** أو ما يمكن نعتة بالأخلاق الما قبل سياسية، أو لنقل تخليق المجال السياسي، حيث ينتج ساسة متخلفين.

لتحقيق ذلك، يرى هابرماس أن التقاليد الدينية المسيحية تشكل مصدرا أساسيا لتطوير **Vorpolitische Ethos**، إلا أنه يعمل على الإشارة إلى أن المصادر الدينية لا يجب أن تكون المصدر الوحيد الذي يجب أن نعتمده. وبالرغم من ذلك، فإن مخزون الدين وقدراته الدلالية ذات أثر لا يجب أن يستهان به سياسيا.

أكد أن ما يدعيه هابرماس للمسيحية تشترك فيه كل الأديان، ولكن ليس هذا الآن هو مناط التحليل.

يضرِب هابرماس أمثلة كثيرة للمخزون الدلالي التفسيري الديني، الذي يجب أن يترجم علمانيا وحدثيا على رأيه. فهو يعتبر مثلا، أن إحلال مصطلح المخالفة (القانوني) مكان مصطلح الخطيئة (الديني) قد أفقده دلالاته القوية، وله في ذلك أمثلة كثيرة لا يمكن التطرق إليها، ويمكن الرجوع إليها في مؤلفه الشهير **Glauben und Wissen**؛ أي المعتقد والمعرفة.

بالنسبة لهابرماس، فكل فلسفة ما بعد الميتافيزيقا، لا تستطيع أبدا أن تعطي تصورا للعالم، ولا أن تعطي معنى للحياة، ولا أن تسهم في تجاوز الأمراض الاجتماعية التي تفتتت في مجتمعات الحداثة. ويعتبر هابرماس أن أجوبة الدين عن الأسئلة الدنيوية بحكم طبيعتها الرسالية (الإلهية) تحتاج إلى فك لرموزها، وهذا تحد صعب أمام العقلانية العلمانية. لذلك وجب أن تترجم هذه الأجوبة من طرف "الكل"؛ أي كل الناس، و ألا تبقى ترجمتها إلى الواقع مسؤولية المتدينين فقط، وهذا أمر تستدعيه قاعدة الاحترام والتسامح والنزاهة والدقة التي يجب أن تؤطر فكر وفعل الدولة الديمقراطية؛ فلا يحق للدولة العلمانية أن تترك المتدينين لوحدهم، يعملون على الاجتهاد من أجل ترجمة المخزون الديني سياسيا، لسببين اثنين:

- أولا: لأن هذا الأمر من جانبه الأخلاقي يستبطن ظلما، أو لنقل هو ظلم في حقهم، وإبستيميا غير متساو ولا متكافئ؛ الدولة كلها في جهة، والمتدينين في جهة أخرى.
 - ثانيا: كل المواطنين، ومنهم المتدينون معنيون بانحراف وانزلاق الحداثة.
- من هنا يبدأ هابرماس في تحديد النقطة الثانية، ويمكن صياغتها كالتالي:

ب- انتماء الأديان لتاريخ العقلانية

Die Zugehörigkeit der Religionen zur Geschichte der Vernunft

لا يمكن فهم العقلانية العلمانية بدون الرجوع إلى أصولها اليهودية المسيحية على رأي هابرماس؛ فقد تلبست الفلسفة الغربية بالمقولات الدينية اليهودية المسيحية، وحاولت إلباسها لبوس الفلسفة والفكر. فعقلانية الغرب، على رأي هابرماس، عقلانية تاريخ الغرب؛ ولقد فصل هابرماس في هذا الأمر من مرحلة اليونان إلى المرحلة المعاصرة، مروراً بتاريخ الفكر الغربي الإغريقي الروماني المسيحي النهضوي.

إن الأصول اليهودية المسيحية الدينية يرجعها هابرماس لنفس الجذور القديمة، والتي انبثقت منها الفلسفة، وكلاهما؛ أي الديانتين اليهودية والمسيحية إضافة إلى الفلسفة، لها دافع تطوري معرفي من الأسطورة إلى العقل. كلا الديانتين والفلسفة مصبوغتان بخصائص العصر الهيليني اليوناني، وما زخر به من مظاهر الحضارة في العلوم والفنون والفلسفة، وكذا خضعتا على يد كل من كاتطوهيغل لماسماه هابرماس بـ *Begriffsaneignung*، والمقصود به هو العمل على إخراج المصطلحات الدينية من سياقها الديني، وإعطائها حمولة دنيوية؛ أي إفراغها من القداسة والتعالي. وأظن شخصياً، أن هابرماس يحاول مرة أخرى إحياء الفعل التبيئي الكانطي للحمولات الدينية بإعطائها دلالات علمانية، وإفراغها من محتواها القدسي الديني. ولربما هذا بالضبط ما تظن إليه الفيلسوف المقترطه عبد الرحمن في محاضراته عن العلمانية التي ألقاها في قصر قرطاج في 2013، إذ أشار بالضبط إلى ما أسماه عملية إفراغ المصطلحات الدينية من حمولتها، بل وتبديلها بغيرها. وهذا بالضبط ما قام به كانط مع مصطلحات دينية متعددة، لا مجال هنا للخوض فيها. كما يعتبر هابرماس أن كل المكونات الديني والفلسفي كانا وراء تطور عقلاني ذات طابع عقلائي نقدي. وبناء على ذلك، فإن الحديث الآن فقط عن علمانية ذات تصور طبيعي عن العالم يجب تجاوزه، وهذا يعني ما يلي:

✓ أنه من خلال جينالوجيا عقلانية ما بعد الميتافيزيقا، نعرف أن أسسها مزدوجة التكوين، ونعلم تبعاً لذلك حدود وعيها العلماني الخالص. إذ عليها أن تتجاوزه، وهذا بالضبط ما يسميه هابرماس **Konversion der Vernunft durch Vernunft**؛ أي تجاوز العقلانية بالعقلانية أو تحول العقلانية بالعقلانية.

✓ إن الاعتراف بالتطور التاريخي للعقلانية ومكوناتها وجينالوجياتها، ومراعاته، يُمكن من حفظ العقلانية العلمانية من كل تحدٍّ ما بعد حدثي، والذي سيرضخ حتماً لأمراض الحداثة.

على سبيل الختم:

جماع القول، أن طرح هابرماس يستحق أن ننظر فيه، ونفككه ونعمقه، وننظر في أبعاده العملية، لتجاوز إشكالية علاقة الدين بالسياسة في العالم الإسلامي. فقد شق هذا الفيلسوف طريقا وسطا بين طرفي نقيض، وحاول النظر إلى الدين كواقع وفكر، لم ولن يرتفع حتى في الغرب المسيحي. وهذا الطرح فيه من الواقعية والموضوعية ما يجعل الباحث الموضوعي يتشبث بخيوطه بغية التفكير في البدائل الممكنة. ولا خلاف في أن طرح هابرماس ركز على الواقع الغربي، وأن دوافع طرحه لهذه الطريق نابعة من همه إزاء حضارته وثقافته، ولكن هذا لا يشكل لنا حاجزا أمام الاستفادة من مختلف أشكال أعمال فكره.



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com